أثر الجهود الدبلوماسية الكويتية على الأزمة القطرية الخليجية للفترة ٢٠١٧ ـ ٢٠٢٣م
The Impact of Kuwaiti Diplomatic Efforts on the Qatari-Gulf Crisis for the Period 2017-2023

ثامر سعد سليمان الرشيدي

باحث ماجستير بقسم العلوم السياسية – كلية التجارة – جامعة أسيوط

علاء عبد الحفيظ محمد

أستاذ العلوم السياسية وعميد كلية التجارة – جامعة أسيوط

مروة محمد عبد المنعم بكر

أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية التجارة – جامعة أسيوط

المستخلص

هدفت الدراسة إلي معرفة دور الوساطة الدبلوماسية الكويتية فى تسوية الأزمة القطرية الخليجية للفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢٣م، وتوصلت الدراسة إلي أن شخصية الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد أسهمت في احتواء التصعيد بين دول الخلاف. حيث تعتمد السياسة الخارجية الكويتية على بناء العلاقات الدولية مع كثير من دول العالم سواء الأوروبية والعربية والاسلامية وغيرها من الدول بعلاقات دبلوماسية ومحايدة. حيث يتطلب من الوسيط بعد الصفات التي يتميز بها كعمق النظرة وعلى قدر وافر من الحنكة والحكمة بالإضافة إلى التسامح، وهذا ما يتميز به حقيقة أمير دولة الكويت الشيخ صباح. الذى كان له بعد وتوجه إنساني قبل اندلاع الأزمة، ففي ٢٠١٤ قامت الأمم المتحدة بتكريم سموه قائد للعمل الإنساني". والكويت "صانعة "السلام" وهذا نهج الكويت منذ استقلالها. وأوصت الدراسة إلي ضرورة عقد ندوات ومؤتمرات عامة داخل دولة الكويت تجمع كافة الدبلوماسيين والسياسيين القدامى للتعرف على ما تم من انجازاتها وتداخلات من قبل الكويت اتجاه كافة الدول العربية والاسلامية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الازمة القطرية الخليجية، الدبلوماسية، الوساطة

Abstract

The study aimed to know the role of Kuwaiti diplomatic mediation in settling the Qatari-Gulf crisis for the period 2017-2023 AD. The study concluded that the personality of the late Emir Sheikh Sabah Al-Ahmad contributed to containing the escalation between the countries of dispute. Kuwaiti foreign policy depends on building international relations with many countries of the world, whether European, Arab, Islamic or other countries, with diplomatic and neutral relations. It requires the mediator to have a number of qualities that characterize him, such as deep insight and a great deal of sophistication and wisdom, in addition to tolerance, and this is what truly distinguishes the Emir of the State of Kuwait, Sheikh Sabah. Which had a humanitarian dimension and orientation before the outbreak of the crisis. In 2014, the United Nations honored His Highness as a "Leader of Humanitarian Work." Kuwait is a "peace maker," and this has been Kuwait's approach since its independence. The study recommended the need to hold public seminars and conferences within the State of Kuwait that bring together all veteran diplomats and politicians to learn about its achievements and interventions by Kuwait towards all Arab, Islamic and international countries.

Keywords: Qatari-Gulf crisis, diplomacy, mediation

مقدمة الدراسة:

تكتسب دراسة العلاقات الدولية لأي دولة كان أهمية خاصة باعتبار أن هذا الموضوع يشكل في حقيقة الأمر نافذة وإطلالة على البنية العامة في ذلك الدولة، فالسياسة الخارجية لأى دولة في العالم لا تنبع من فراغ ولا بمعزل عن المجتمع الدولي فكل دولة تحدد سياستها الخارجية تجاه الآخرين وفقا لسلوكهم نحوها وهي إما محكومة بمصلحتها القومية والأمنية وبموقعها الجغرافي وظروفها وقدراتها المختلفة أو محكومة بمعتقداتها السياسية والاجتماعية والدينية (زكي، ٢٠١٨، ص٤٦).

وإن مفهوم الأمن يرتبط في دراسة السياسة الدولية بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي ويعتبر الأمن السبب الرئيسي في نشأة الدولة، فهو يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي للسلوك الخارجي للدول، لكون السياسة الخارجية أحد محاوره الرئيسية، فدولة الكويت مازالت تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى تنفيذ أهدافها الداخلية والاقليمية والدولية وتنطلق أساساً من الحفاظ على كيانها ووجودها ضد التهديدات على اختلاف أنواعها واتخاذها منطلقاً مركزياً في حراكها الداخلي وتفاعلاتها الخارجية (السلطان، ٢٠٢١، ص٣٥).

واتساقاً مع هذا الحراك الكويتي، فإنه من الضروري إبراز دور التهديدات وأبعادها على تحديد مسار سياستها الخارجية بمرتكزاتها وقائمة أهدافها، وهو الأمر الذي يتوقف كثيرا على مدى قوة نظامها السياسي أو ضعفه، لذلك بات محتماً دراسة عناصر القوة والضعف في هذا النظام وعلى الرغم من أهمية الموقع الجيوستراتيجي لدولة الكويت بإطلالها على الخليج العربي ذو الأهمية الحيوية في العالم كونه يحتوي على الثروة النفطية الهائلة إذ تشير بعض الدراسات إلى امتلاك دور الخليج نحو ثلثي احتياطيات النفط العالمي، مما يسهم في تحديد عنصر القوة في سياسة الكويت الدولية (العجمي، ٢٠١٧، ص٢٢).

وتحرص الكويت وباستمرار على البحث لنفسها عن دور إقليمي مؤثر يخفف من ضغوط "مثلث الضغط" ويحد من المحأولاًت التوسعية، فوجدت في دور الوساطة ضالَّتها وقامت بلعب هذا الدور بشكل فعال، خصوصاً في الأزمات العربية والاقليمية، فأقامت الجسور، ولعبت الكويت دور الوساطة في حل نزاعات الدول العربية باعتبارها مساهماً اساسياً في استقرار وأمن الكويت حيث ان النزاعات التي تعم المنطقة العربية ومن خلال ما قدمته الكويت في هذا المجال استقطب الاصدقاء من مختلف الدول العربية (أحمد، ٢٠١٥، ص٣٣).

وفي الإطار ذاته تعتبر الوساطة أحد مجهودات إدارة النزاع وحله، ويلعب فيها الطرف الثالث دوراً سياسياً وليس دور المراسلة فحسب، ولعل الوساطة تعتبر أهم المبادئ في مجال دراسات السلام والنزاع من الناحية الفعلية وقد بدأ الاهتمام بدراسة الوساطة ووضع مبادئها وأساليبها منذ الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لأنها تهدف إلى تطبيق وسائل أكثر فعالية لحل وإدارة منازعات نقابات العمال مع أصحاب العمال والشركات الضخمة (الدويهيس، ٢٠١٦، ص٣٤).

ولعل نموذج الوساطة الذي قدمته الكويت لحل الأزمة القطرية والملاحظ انه خلال تلك الأزمة وظفت الكويت في سياستها الخارجية بعض الأدوات المتاحة سواء الدبلوماسية أو الإنسانية، ويرجع هذا الأمر بصورة أساسية إلى إحساس الكويت بتداعيات عدم الاستقرار على أمنها ومن ثم أمن مجلس التعاون الخليجي، وهو ما جعل التحرك سريعا والأدوات متنوعة لحساسية وضع أمن الخليج والمنطقة في إطار سياستها الخارجية (أسيري، ٢٠١٧، ص١٥).

ولقد قام أمير الكويت بالتوسط لحل الأزمة الخليجية في عام ٢٠١٧ جراء قيام السعودية والإمارات والبحرين بسحب سفرائها من قطر على أثر تجدد الأزمة السياسية بين السعودية والإمارات والبحرين من جانب وقطر من جانب أخر، وقام الأمير صباح الأحمد بزيارة الرياض وأبو ظبي والدوحة من أجل تقريب وجهات النظر بين أطراف

الأزمة وفد أبدت قطر من خلال تصريحات رسمية للأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ووزير الخارجية الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، قبولها بجهود الوساطة الكويتية التزامها بحل الأزمة في إطار مجلس التعاون الخليجي (سليمان، ٢٠١٧، ص٣٦). ومما سبق يتضح أن ما يدفع الكويت إلى التوسط بين أطراف الأزمة القطرية الخليجية هو أنها من أكثر الأطراف المؤهلة للقيام بهذا الدور حيث تقف الكويت دوما على الحياد في الأزمات والخلافات السياسية التي تظهر بين دول الخليج العربي.

مشكلة الدراسة:

تعد الوساطة من اكثر الوسائل ذات فعالية باعتبارها تجنب الاطراف المتنازعة اللجوء الى القضاء وتستغرق وقتا طويلاً للفصل في المنازعات الدولية، لذا لعبت الوساطة دوراً كبيراً في ذلك، كما تعرف الوساطة على انها اسلوب فعال في حل النزاع فى مجال العلاقات الدولية (الصمادي، ٢٠١٦، ص٣١).

ويقصد بالوساطة العملية التي يحاول الأطراف المتنازعة من خلالها أن يحلوا خلافاتهم بمساعدة طرف ثالث، دولة واحدة أو أكثر أو حتى شخصية اقليمية ودولية، وتهدف إلى مساعدة الأطراف المتنازعة بطريقة تطوعية للوصول إلى صيغة مقبولة ومتفق عليها لدى كل الأطراف. ويتوقف نجاح الطرف الثالث في وساطته على قوته وقدرته بفرض الهيبة وتحمل تكاليف الوساطة (الأسود، ٢٠١٦، ص٢٢).

وتعد الكويت من الدول الصغيرة في حجمها الجغرافي وعدد سكانها، ولكنها من الدول المؤثرة بشكل فاعل على المستويين الإقليمي والدولي حيث أن الكويت منذ استقلالها في عام ١٩٦١م حَّددت أهداف سياستها الخارجية، ووسائل وأدوات تحقيقها، وما زالت هنا مجموعة من المرتكزات والأسس وأهمها: التوازن والحياد الإيجابي، أما عن أدوات تحقيقها فإن أهمها هى المساعدات الإقتصادية ودبلوماسية الوساطة (الحديثي، ٢٠١٨، ص٣٠).

وتعد الوساطة والدبلوماسية أبرز قنوات الاتصال وأهمها فهي الأداة الفعالة لتنظيم العلاقات فيما بين الدول من خلال اتباع المسالك السلمية في تسوية النزاعات والأزمات الدولية، فالوسطية نشاط جامع لكل مسعى يرمي إلى توفير مناخ سوي تتعايش فيه أفكار الأمم والشعوب المختلفة وتتأكد مجاعته في كل مرة ينتهي فيها الحال إلى قيام حروب وصراعات ينتج عنها كوارث ودمار على الصعيدين المادي والبشري، ونتيجة لهذا اقتنعت الدول بضرورة تكثيف الجهود المشترك لتوفير المناخ الذي تصان فيه حقوق الإنسان وكرامته، وتتحقق في ظله العدالة واحترام الالتزامات الدولية ويدعو إلى ترسيخ قيم التسامح والعيش معا في سلام وحسن جوار ويعمل على تحقيق الرقي

الاجتماعي والاقتصادي دون استخدام القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة (Bradley and Smith, 2017, p22).

ومن هنا أصبح من أهم ما يميز جهود الوساطة الكويتية في المرحلة الحالية أنها أصبحت تركز على منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، حيث هدفت الكويت بعد استقلالها إلى تسويق أسمها في النظامين الإقليمي والدولي، من خلال المساعدات الاقتصادية التي تقدمها للدول الفقيرة حيث اعتبرت هذه الأدوات من اهم عناصر القوة الناعمة في سياسة الكويت الخارجية (أبو صليب، ٢٠١٧، ص٨).

وإن انتهاج الكويت لدبلوماسية الوساطة يعود إلى عامل رئيسي وهو أنها تهدف إلى تحقيق الاستقرار والأمن في بيئتها الخارجية، حيث تستخدم الكويت جهودها في حل النزاعات عبر الطرق السلمية، حيث تسعى إلى تخفيف معاناة الشعوب في مناطق الصراعات والنزاعات والأزمات، مناديه بتفعيل مبادئ هيئات حقوق الإنسان الدولية. هذا وحظيت مناطق الصراع في المنطقة والعالم باهتمام خاص من المغفور له الأمير الراحل، الذي حرص على تقديم المساعدات لدعم اللاجئين والمتضررين من الحروب، إضافة إلى دور الوسيط في عمليات السلام (سليمان، ٢٠١٧، ص٢٠)

ووفقاً لما سبق تسعي الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر الجهود الدبلوماسية الكويتية على الأزمة القطرية الخليجية للفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢٣م ؟ **وانطلاقاً من هذا التساؤل، يسعى الباحث إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:**

- كيف نشأت وتطورت العلاقات الدولية الكويتية؟
- كيف أصبحت الوساطة الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تعزيز العلاقات الدولية الكويتية؟
- ما هي طبيعة الأزمة القطرية الخليجية ٢٠١٧ – ٢٠٢٣م؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- دراسة دور الوساطة الدبلوماسية الكويتية فى تسوية الأزمة القطرية الخليجية للفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢٣م
- التعرف على مفهوم وآلية العمل الدبلوماسي الكويتي.
- التعرف على دور الوساطة الدبلوماسية في تعزيز مكانة الكويت دولياً وإقليمياً.
- التعرف على أسباب الأزمة القطرية الخليجية ٢٠١٧ – ٢٠٢٣م.

- تسليط الضوء على مراحل وأسباب الأزمة القطرية الخليجية ٢٠١٧ – ٢٠٢٣م.

أهمية الدراسة:

تنقسم أهمية الدراسة إلى محورين وهما:

المحور الأول: الأهمية العلمية:

١- تنبع أهمية الدراسة من محاولتها تسليط الضوء على الوساطة الكويتية في بعض النزاعات الاقليمية التي تهدد أمن الخليج العربي مثل الأزمة القطرية الخليجية في ظل غياب آلية لحل النزاعات في حالات الخلافات بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي .

٢- تبع أهمية الدراسة من خلال أنها مزيج تحليلي بين الأزمة والوساطة والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

٣- تقدم الدراسة إضافة للمكتبة العربية في موضوع لا توجد فيه دراسات كثيرة، وتحاول الدراسة أن تصبح ولو بشكل مبسط مرجع للوساطة الدبلوماسية التي مارستها الكويت حتى يستفيد بها الباحثين في مجالات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والدبلوماسية .

الأهمية العملية:

١- تنبع أهمية الدراسة العملية من خلال المقترحات التي تقدمها الدراسة لتعزيز الدور الكويتي في عملية الوساطة في الخلافات الاقليمية وأثر ذلك في تعزيز الدور الإقليمي الكويتي .

٢- توضيح أهم المعوقات والإخفاقات من أجل عدم الوقوع بها مستقبلا، وكذلك الكشف عن صنع القرار في دولة الكويت وكذلك من هم أبرز الشخصيات في دولة الكويت الذين مارسوا دور الوسيط في الوساطة لحل النزاعات أو الخلافات والمشاكل بين الدول أو في دولة واحدة.

٣- سوف يستفيد من هذه الدراسة صناع القرار على صعيد الممارسة العملية من خلال الاطلاع على الآثار الذي تتركها الدبلوماسية الكويتية على دول الخليج كافة بشكل مباشر أو غير مباشر.

الدراسات السابقة:

تنقسم الدراسات السابقة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت دور الجهود الدبلوماسية في سياسة الكويت الخارجية :

١-دراسة الشمري، طلال فلاح مدلول (٢٠١٩): دور الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات الخليجية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم وآلية عمل الدبلوماسية الكويتية وعلى النزاعات الخليجية، والتعرف على الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الكويتية في معالجة النزاعات الخليجية ٢٠١١-٢٠١٨. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها: أنه للدبلوماسية الكويتية تأثير مباشر وغير مباشر على النزاعات الخليجية واستخدمت الدراسة منهج النظام الدولي، ومنهج صنع القرار. خلصت الدراسة إلى أن الدبلوماسية الكويتية تعتمد على علاقات الكويت الجيدة مع دول العالم ودول الجوار ولها مكانة بين الدول وأن التدخل الكويتي مقبول من جميع الأطراف بفضل حكمة قيادتها. وفيما يخص الوساطة في القضايا الخليجية فإن الكويت ومنذ اللحظات الأولى للقضايا تتدخل لحلها وتقوم بتحمل التكاليف المالية من أجل الوصول إلى حلول مرضية.

2- Abdulhadi (2019): The Gulf Crisis: An Insight into Kuwait's Mediation Efforts.

ركز الباحث في هذه الدراسة على حالة الوساطة الكويتية في (الأزمة الخليجية) الراهنة بين قطر من جانب والسعودية والإمارات والبحرين من جانب آخر. وتناول الباحث العوامل التي دفعت الكويت للتوسط في هذه الأزمة، والمؤهلات التي اعتمدت عليها الكويت في القيام بدور الوساطة في الأزمة، وركز الباحث على التجربة التاريخية للكويت في دبلوماسية الوساطة. كما حاول الباحث استشراف مستقبل جهود الوساطة الكويتية في الأزمة الخليجية. وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة، فإنها ركزت فقط على دراسة حالة الوساطة الكويتية في الأزمة الخليجية دون السعي إلى تحليل دور الوساطة في سياسة الكويت الخارجية في تدخلها في النزاعات المختلفة على مدى الفترات الزمنية لتطور هذا الدور. كما افتقرت هذه الدراسة إلى الإطار النظري الذي يحاول ربط دور الوساطة الكويتية بنظريات تحليل السياسة الخارجية، ولم تركز هذه الدراسة على تفسير العوامل وراء ظهور دور الوساطة في سياسة الكويت الخارجية، والمؤهلات التي اعتمدت عليها الكويت في النجاح بهذا الدور، واكتفت فقط بالإشارة إلى التجربة التاريخية. وهي النقاط التي تحاول هذه الدراسة التركيز عليها.

3- Abdullah (2019): Conflict Analysis: Exploring the Role of Kuwait in Mediation in the Middle East.

تناولت هذه الدراسة دور الوساطة الكويتية في منطقة الشرق الأوسط. وانقسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول: تناول الفصل الأول المقدمة ومناهج البحث المستخدمة في الدراسة، واستعراض الفصل الثاني نظرية حل النزاعات، كما تناول الفصل الثالث التجارب التاريخية للوساطة الكويتية، واختتمت الدراسة بالفصل الرابع وهو الخاتمة والتوصيات. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الموسعة التي تناولت موضوع الوساطة في سياسة الكويت الخارجية، واعتمد الباحث فيها على مقابلات شخصية مع السفير الكويتي في واشنطن الشيخ سالم الصباح، والسفير الكويتي الأسبق في الأمم المتحدة عبد الله مراد؛ في سعيه للحصول على بعض المعلومات حول دور أمر دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد في دور الوساطة الكويتية، وهي من نقاط القوة في هذه الدراسة.

٤- دراسة المحبوب، عنان خالد (٢٠٢٠): دور الكويت في إدارة النزاعات الاقليمية اليمن وقطر.

تهدف الدراسة إلى التعرف مقومات قيام الكويت بدور الوسيط في النزاعات الاقليمية أو الأزمات الاقليمية، فضلا عن التعرف على أهم المعوقات والتحديات التي واجهت الوساطة الكويتية في كلا من الأزمة اليمنية والأزمة الخليجية، تقوم الدراسة على منهجين أساسيين الأول المنهج الوصفي التحليلي والثاني اقتراب إدارة الأزمة، خلصت الدراسة انه لا يمكن المضي قدماً في الجهود ما لم يتم تحويلها إلى نتائج ملموسة يمكن رؤيتها على ارض الواقع.كما أن جهود الوساطة ليست مستقرة في هذه المرحلة، مما قد يزيد من تعقيد الأزمة وأثرها على الوضع الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك الكويت وعُمان اللذان ليسا جزءًا من النزاع.

٥- دراسة العنزي عدنان على (٢٠٢٠): تطور العلاقات الكويتية الافريقية وموقف الدول الافريقية من الاحتلال العراقي للكويت.

هدفت الدراسة الى الوقوف وبشكل دقيق على التطور الحاصل في العلاقة بين الكويت وافريقيا، وتوضيح الإمكانيات التي رصدت لتحقيق هذه السياسة، وبينت نتائج الدراسة بان متطلبات السياسة الخارجية الكويتية التي اعقبت الاستقلال قد حتمت عليها التنسيق مع الدول العربية للعمل الجماعي والتركيز على القضايا المصيرية وان السياسة الكويتية بدأت بتعزيز العمل الثنائي الكويتي الافريقي في العديد من المجالات الدبلوماسية والإقتصادية والثقافية وقامت بتنشيط عمل المنظمات غير الحكومية لتحقيق اهداف السياسة الخارجية الكويتية.

٦- دراسة السلطان، منيرة فيصل (٢٠٢١) : الوساطة اداة رئيسية من ادوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربياً واسلامياً.

هدفت الدراسة الى التعرف الى نماذج من الوساطة التي مارستها الكويت على الساحتين العربية والاسلامية ومدى تأثيرها على مكان دولة الكويت منذ استقلالها وحتى عام ٢٠١٢م وكذل عرض المراحل التاريخية التي مرت على السياسة الخارجية الكويتية واتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي، وبينت النتائج بان الكويت تتبنى الكثير تعمل على بناء علاقاتها مع جميع الدول العربية والاسلامية عبر الوساطة الدبلوماسية القائمة على الحيادية الايجابية مما اسهم في تحقيق اهدافها وضمان الامن القومي العربي.

المحور الثاني: الدراسات التى تناولت الأزمات الخليجية بصفة عامة، والأزمة القطرية الخليجية بصفة خاصة:

١-دراسة الغيلاني، عبد الله بن محمد (٢٠١٤): موجبات الاتحاد وتحديات السياسة.

تسعى هذه الورقة إلى تلمس التحديات السياسية التي تعترض سبيل الوحدة الخليجية، في حدها الأدنى وهو النموذج الكونفدرالي، حيث أن التحديات السياسية لا يمكن أن تعالج بمعزل عن نظيراتها الاقتصادية والاستراتيجية، ويعاني المجلس من بيتس في مفاصله، وهو يحالفه الراهنة يبدو عاجزاً عن الاستجابة لمقتضيات المرحلة الغياب التوافق المفاهيمي مقروناً بغياب الرؤية المشتركة لمفهوم الأمن القومي الإقليمي وشراسة النظام السياسي في مقاومة التغيير كلها تشكل عناصر إنهاك وتبديد المواطن القوة.

٢-دراسة إسلام، خالد حسن (٢٠١٥): الخلافات الخليجية: الأسباب، القضايا وآليات الحل.

مثلت أزمة سحب كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين السفرائها من الدوحة، وهو الحدث الأول من نوعه على من تاريخ مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته، علامة فارقة في طبيعة الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي الست ويعد هذا الخلاف من أهم الخلافات التي عصفت بالمنطقة في السنوات الأخيرة، وكاد يهيد العمل الخليجي المشترك، ويُؤثر سلبيا على منظومة دول مجلس التعاون أروقة البيت الخليجي، وتحولات في وتغيرات في موازين القوى في المنطقة تناقش هذه الورقة أسباب هذه الأزمة الخليجية التي نشبت في آذار ٢٠١٤، وتستعرض قضاياها، وتطوراتها، وصولاً إلى تجاوزها بعودة السفراء إلى الدوحة، بعد أن وقعت دولة قطر اتفاق الرياض التكميلي في ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٤ ويصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن الآثار

المستقبلية لهذه الأزمة على مسيرة التعاون الخليجي تقل باقية، منوها إلى أنه ربما تكون أزمة سحب السفراء قد انتهت، ولكن ستبقى هناك أزمة ثقة بين بما أثاره من تساؤلات طرحها في الأجندة السياسية

٣-دراسة الشايجي، عبدالله الهادى (٢٠١٦): تحديات ومستقبل الاتحاد الخليجي.

في سياق مناخ استقطاب إقليمي تعيشه منطقة الخليج مشابه للأجواء والظروف التي سادت عشية تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل ثلاثة عقود، فقد أعلن الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز، في ديسمبر ٢٠١١، مبادرته لانتقال المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة "الاتحاد" وجاء الإعلان عن المبادرة مع تنامي استقطاب إقليمي متعدد الجوانب؛ يتمثل في تصاعد نفوذ إيران وزيادة استفزازها لدول المجلس وتدخلها في شؤون دوله كما في البحرين، بحيث أصبحت العلاقة بين الدول الخليجية وإيران تأخذ ملامح حرب باردة على أكثر من جبهة؛ فضلاً عن أسباب أخرى.

٤- دراسة جمال، عبد الله محمود (٢٠١٧): الأزمة القطرية – الخليجية.

سعى الباحث في هذه الدراسة إلى تناول الأزمة الخليجية القديمة الجديدة بالعرض والرصد والتحليل، محأولاً الغوصفي جذورها، والتنقيب في مسبباتها وربطها بسياقها الإقليمي والدولي؛ كما يجتهد الباحث انطلاقا من نظريات العلاقات الدولية، وتلك التي تعنى بإدارة الأزمات والوساطات في النزاعات بين الدول، في تقديم عدد من الرؤى للسيناريوهات الممكن طرحها للخروج من هذه الأزمة التي أحدثت شرخًا عميقا في بنية منظومة اقليمية كان يعول عليها لوقت قريب في أن تكون تجربة ناجحة لاتحاد يضم ستة من الدول العربية الخليجية يجمعها دين واحد ولسان واحد وثقافة واحدة.

٥-دراسة إدريس، محمد السعيد (٢٠١٨): إشكاليات الاتحاد الخليجي وتحديات ما بعد قمة الكويت.

يواجه مشروع الاتحاد بين دول مجلس التعاون الخليجي الست تحديات ومشاكل كثيرة تحول دون ظهوره كمؤسسة بديلة للمجلس منذ أن طرحت الفكرة بمبادرة من العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز في القمة الخليجية الرياض ديسمبر (٢٠١١). فقد ظهرت الفكرة مجدداً في القمة التشاورية (الرياض) مايو (٢٠١٢) وأعيد تأجيلها إلى الاجتماع الوزاري الذي عقد في سبتمبر ٢٠١٢ من منطلق أن الفكرة بحاجة إلى المزيد من الوقت للدراسة الشاملة والدقيقة، وكان من المفترض أن يكون موضوع هذا الاتحاد على رأس جدول أعمال القمة الخليجية التي عقدت في الكويت ولكنها ولأسباب تتعلق بالموقف العماني الرافض جرى استبعادها وليس مجرد إرجاؤها، الأمر

الذي يضع مستقبل المجلس نفسه أمام تساؤلات وتحديات شديدة الأهمية نظراً الغموض السياسات البديلة من ناحية والظروف الاقليمية شديدة الصعوبة من ناحية ثانية.

مصطلحات الدراسة:

١) الدبلوماسية:

هي مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة والتوفيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية (الشايجي ، ٢٠١٦، ص٨٧).

٢) الوساطة:

إن الوساطة هي الجهد الذي يقوم به طرف ثالث مستقل من أطراف النزاع الرئيسية والثانوية ويتسم بالحيادية لمساعدة الأطراف في إدارة أو حل النزاع، أو جهود تبذلها جهة معينة للتوسط بين طرفين متنازعين من خلال العمل على تهدئة الأجواء وما يرتبط بذلك من تقديم الوسيط للمقترحات والتعبير عن وجهة نظره والدفاع عنها، وقد يساهم الوسيط في الأساس الذي يقوم عليه حل النزاع، وتصير مهمة الدولة الوسيطة هي التوفيق بين المطالب المتعارضة لأطراف النزاع والتخفيف من حدة التوتر بينهم، كما أن العلاقة بين المساعي الحميدة والوساطة علاقة تكاملية أو ترابطية حيث أن الأولى تمهيد للثانية فتكون مقدمة لها وتتحول المساعي الحميدة إلى الوساطة إذ لم تكتف الدولة الصديقة كبداء النصح والمشورة بل تساهم برضا الطرفين في المفاوضات الجارية وتشترك فيها فتؤيد ما تراه صالحاً ثم تقدم المقترحات (إسلام ، ٢٠١٥، ص٧٦).

فرضيات الدراسة:

تقدم هذه الدراسة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة طردية بين الجهود الدبلوماسية الكويتية وتسوية أوضاع الأزمة القطرية الخليجية ٢٠١٧ – ٢٠٢٣م.

نشأة الأزمة القطرية الخليجية:

لم تكن الأزمة القطرية الخليجية الراهنة التي وقعت في الخامس من شهر يونيو لعام ٢٠١٧م بين قطر من جهة، وكل من السعودية والإمارات والبحرين بالإضافة لمصر من جهة أخرى وليدة اللحظة، وإنما جاءت نتيجة

تراكمات واختلافات سابقة في السياسات والمواقف الداخلية والخارجية بين تلك الدول؛ الأمر الذي ساهم في تفجر الوضع بينها، خصوصاً بعد الموقف القطري من موجات الربيع العربي. وتعد الأزمة القطرية الخليجية بشكلها الحالي نتاج مجموعة من الخلافات والمواقف التي حدثت بين أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي منذ فترة ليست بالقريبة، وقد كان لبريطانيا دور كبير في ظهور هذه الخلافات جراء حالة الصراع التي نتجت عن تقسيم المنطقة؛ الأمر الذي حال دون إقامة نظام أمني بين دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن تأثير هذا الأمر على الواقع الجيوسياسي لمنطقة الخليج (Abdulhadi, 2019, p33).

وتعود جذور الخلافات الحالية بين قطر والأطراف الأخرى إلى عام ١٩٦٥م، حيث شهد هذا العام إبرام اتفاقية ترسيم الحدود بين السعودية والإمارات، والتي تنازلت بموجبها الإمارات للسعودية عن أراض لها تقع على حدود قطر الأمر الذي أسفر عن تقليص منافذ قطر البرية المنفذ واحد مع السعودية، وقد اعتبرت قطر هذه الاتفاقية بمثابة حصار لها، إلا أن العلاقة استمرت بشكل متوازن. وفي عام ١٩٩٢م، حدث اشتباك بين السعودية وقطر على منطقة الخفوس الواقعة على ٦ الحدود المشتركة بينهما؛ الأمر الذي نتج عنه سيطرة السعودية على تلك المنطقة، كذلك اعترضت قطر على تولي أحد السعوديين رئاسة مجلس التعاون الخليجي في القمة الخليجية التي عقدت في مسقط عام ١٩٩٥م، وقد جاء هذا الاعتراض في أعقاب ظهور النظام السياسي القطري الذي تم تشكيله بعد عام ١٩٩٥م، والذي دعا إلى الخروج من دائرة التأثير السعودي، وتحقيق الاستقلالية في السياسة الخارجية (إدريس، ٢٠١٨، ص١٣).

كما انعكست المواقف التي تبنتها الدول الخليجية من الانقلاب الذي حدث في قطر عام ١٩٩٥م وتولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم على طبيعة العلاقات الخليجية القطرية، فضلاً عن توتر علاقة قطر بمصر جراء تبني الأخيرة مواقف الدول الخليجية من الانقلاب، الأمر الذي انعكس سلباً على حالة العلاقات مع تلك الدول. ولقد أدى الانقلاب الذي حدث في قطر في عام ١٩٩٥م إلى ظهور حالة استياء شديد لدى أطراف الأزمة الحالية، خاصة الإمارات، وذلك من طريقة تداول السلطة التي تمت في قطر. حيث يرى قادة الخليج بأن هذا الأمر قد يشجع على حدوث تغيرات غير محسوبة وغير مخطط لها في الحكم بما يهدد طبيعة الأنظمة الحاكمة في الخليج (السلطان، ٢٠٢١، ص١١).

ومع انطلاق ثورات الربيع العربي، قامت بعض الدول العربية بتحميل قطر وإعلامها مسؤولية الحالة الثورية التي شهدتها تلك الدول، وقد ازدادت الضغوط على تلك الدول في ظل تقدم مسيرة موجات الربيع العربي، إلا أن هذا

الأمر لم يبق على حاله، حيث شكل عام ٢٠١٣م نقطة تحول مفصلية في مسيرة تلك الثورات نتيجة انحسار مدها الثوري العوامل عدة، كان من أهمها العنف المفرط الذي واجهته من الأنظمة على غرار النظام السوري، وأخطاء بعض القوى الأخرى في إدارة الحكم كما حدث في مصر، الأمر الذي حول مسار الضغوط على قطر وسياستها الخارجية. كما شهدت العلاقات القطرية مع كل من السعودية والإمارات والبحرين، بالإضافة لمصر توتراً كبيراً في أعقاب الانقلاب الذي حدث على الرئيس المصري محمد مرسي عام ٢٠١٣م، ففي حين سارعت كل من السعودية والإمارات والبحرين إلى تقديم الدعم المالي واللوجستي إلى سلطة الانقلاب أعلنت قطر رفضها لما حدث ووصفته بالانقلاب، وطالبت بعودة الرئيس الشرعي الذي تم عزله (العجمي ، ٢٠١٧، ص٢٢).

تطور الأزمة القطرية الخليجية ٢٠١٧ – ٢٠٢٣م:

كانت القمة العربية الإسلامية الأمريكية التي عقدت في الرياض في ٢٠ مايو ٢٠١٧م نقطة البداية للأزمة الحالية بين قطر والدول الثلاث، حيث استضافت القمة الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب، وقد تحدث فيها الملك السعودي عن أهمية مكافحة الإرهاب، وأكد على ضرورة عدم التهاون في محاكمة من يمول الإرهاب، من جانبه صرح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في كلمة ألقاها ضمن هذه القمة بأن هناك دولاً في المنطقة تدعم وتسلح وتوفر الغطاء السياسي للإرهابيين، وشدد على أن التصدي للإرهاب يعني مواجهة جميع التنظيمات دون تمييز وبالرغم من أن هذه التصريحات لم تذكر قطر صراحة؛ إلا أنها كانت بمثابة نقطة البداية لهذه الأزمة، خاصة في ظل الاتهامات السابقة لقطر بدعم وإيواء الحركات الإرهابية، فضلاً عن التصعيد الإعلامي الكبير الذي انتهجته الرياض وأبو ظبي قبيل عند هذه القمة بما يؤثر على وجود أزمة مع قطر (ابو صليب، ٢٠١٧، ص٢٢).

ولقد شهدت الأزمة تسابقاً بين مسارين أولهما مسار تصعيدها من جانب الدول الأربع السعودية والإمارات والبحرين ومصر وتكثيف الضغوط على قطر كي تستجيب للمطالب، وثانيهما مسار الحوار والتهدئة الذي تقوده الكويت مع سلطنة عمان مدعومتين من الولايات المتحدة صاحبة المواقف الملتيسة الناقدة لقطر ودعمها وتمويلها للإرهاب" والحريصة على عدم انفراط عقد النظام الخليجي إلى جانب الدعم الأوروبي والروسي. هذان المساران كشفا بعض معالم التفاعلات على المستويات الثلاث الخليجي والعربي والإقليمي. فعلى المستوى الخليجي كشفت الأزمة وتفاعلات أطرافها أن انكسارا حقيقيا قد حدث في العلاقات السعودية القطرية بالأساس، وأن مجلس التعاون بات منقسما إلى أطراف متعددة السعودية والإمارات والبحرين في جهة، وقطر في جهة ثانية، وكل من الكويت وعمان في جهة ثالثة. أما على المستوى العربي فقد تبدى للجميع مدى هشاشة وضعف الموقف العربي من الأزمة وفي

مقدمته جامعة الدول العربية إلى جانب تفاعلات ضعيفة بين الحياد وبين التعاطف مع قطر والتحفظ على محاصرتها المغرب تونس الجزائر (إسلام، ٢٠١٥، ص١٠).

وفى الخامس من يونيو ٢٠١٧م كانت هناك الإشارات تنذر بقرب اشتعال أزمة غير مسبوقة بين هذه الأطراف، وهو ما تأكد، حيث أعلنت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، بالإضافة لمصر، عن قرارها بقطع جميع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، وقد شمل هذا القرار وقف كل العلاقات التجارية، وإغلاق الطرق، كما دعت رعاياها ومواطنيها إلى مغادرة قطر على الفور، كذلك دعت هذه الدول جميع المواطنين القطريين المقيمين فيها إلى مغادرتها خلال (١٤) يوماً، كما أمهلت البعثات الدبلوماسية القطرية (٤٨) ساعة فقط الإخلاء مقراتها (الشمري، ٢٠١٩، ص١٣)

تداعيات الأزمة القطرية الخليجية ٢٠١٧ – ٢٠٢٣م:

تعد الأزمة القطرية الخليجية التي وقعت في الخامس من شهر يونيو لعام ٢٠١٧م أحد أخطر الأزمات التي مرت بها منطقة الخليج العربي، وذلك نتيجة لطبيعة الانعكاسات الداخلية التي تسببت بها الأزمة تجاه أطراف الأزمة على كافة المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، علاوة على ارتدادات الأزمة المتشعبة على المستوى الخارجي؛ نظراً لارتباطات أطراف الأزمة مع عدة أطراف اقليمية ودولية(المحبوب ، ٢٠٢٠، ص٣٣).

أولاً: التداعيات الداخلية للأزمة القطرية الخليجية:

تمثل الأزمة القطرية الخليجية بتداعياتها على أطراف الأزمة استنزافاً لمقومات القوة الخليجية والعربية في مواجهة التحديات المحيطة بها، خاصة في ظل حالة التشتت التي تعيشها المنطقة بشكل عام، حيث أسهمت الإجراءات التي اتخذتها الدول المقاطعة لقطر في حدوث انعكاسات متعددة على قطر من جهة، وعلى الدول المقاطعة لقطر من جهة أخرى، حيث طالت هذه الإجراءات كافة المناحي السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول؛ الأمر الذي انعكس سلباً عليها، علاوة على مساهمة الأزمة في إحداث تغييرات جوهرية في شكل التحالفات الإستراتيجية في الإقليم. وفيما يلي أهم التداعيات التي خلفتها الأزمة القطرية الخليجية على المستوى الداخلي (العنزي ، ٢٠٢٠، ص٣٣):

١) التداعيات السياسية والأمنية:

لقد ألفت الأزمة القطرية الخليجية بظلالها على الواقع السياسي والأمني تجاه منطقة الخليج بشكل عام، وأطراف الأزمة بشكل خاص، حيث أنت الخلافات البينية بين أطراف الأزمة إلى خلق حالة من الضعف والتشرذم

في الموقف الخليجي مما أسهم في إبعاد دول مجلس التعاون الخليجي عن تطوير مشروع استراتيجي يستطيع أن يكون بدأ أمام المشاريع الاقليمية غير العربية.

٢) التداعيات الاقتصادية والاجتماعية:

لم تقتصر تداعيات الأزمة القطرية الخليجية على الجوانب السياسية والأمنية، بل تعدت ذلك ووصلت إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من امتلاك دول مجلس التعاون الخليجي كافة المقومات التي تؤهله ليكون ذا ثقل اقتصادي إقليمي نتيجة الإمكانات الهائلة التي تتمتع به دول المجلس، إلا هذه الأزمة وما صاحبها من أحداث وما سبقها من وقائع وحروب في سوريا واليمن أسهمت في التأثير سلباً على منطقة الخليج، وأدت إلى حدوث بعض التناعيات على المستوى الاقتصادي (الغيلاني، ٢٠١٤، ص١٣).

الجهود الدبلوماسية الكويتية:التقاربات وصياغة الحلول:

تواصلت جهود التسوية والوساطة الكويتية التي يقوم بها أمير الكويت بصورة رئيسية، مع مساعدة من أطراف دولية كالولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية والخليجية؛ إذ أبدت سلطنة عمان استعدادها للتوسط بين أطراف الأزمة، وبنجاحها سيتم التوصل إلى تسوية مقبولة من جميع الأطراف للخروج من الوضع القائم وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الكويت خلال فترة الأزمة القطرية مع دول المقاطعة، وبعد مضي السنوات الأولى منها لم يحدث تقدم حقيقي على صعيد الحل. وأغلب الظن أن الوساطة التي قام بها أمير الكويت الراحل كانت بصورة ذاتية فردية وبشكل سريع منذ اللحظات الأولى للأزمة، ودون طلب من أحد الطرفين أو كليهما. وفي كل الأحوال كانت مواقف أطراف النزاع بين الترحيب بوساطة أمير الكويت الراحل وعدم الممانعة فيها. وعلى الرغم من أن وساطة أمير الكويت الراحل لم تفلح في بداية الأمر في إيجاد حل نهائي ودائم للأزمة، غير أن الوساطة الكويتية نجحت – فيما بعد – في الوصول إلى هذه الغاية (إدريس ، ٢٠١٨، ص٣٣).

كما أشادت افتتاحية الراية القطرية بـ"أهمية دور الكويت ومكانتها وأهمية حل الأزمة خليجيا" وقالت الصحيفة "ليس غريبا أن تنجح الكويت في مساعيها لأن جهودها المقدرة لحل الأزمة تقوم على رؤية واضحة انعكست إيجابا بشكل مباشر على مسيرة العمل الخليجي المشترك ولذلك وافقت قطر على المبادرة الكويتية منذ اندلاع الأزمة بل أكدت في أكثر من مناسبة أن حل الأزمة الخليجية يجب أن يتم عبر الوساطة الكويتية وفي إطار من الاحترام (السلطان، ٢٠٢١، ص٦٦).

وقد تمثلت وساطة أمير الكويت في تقريب وجهات النظر والعمل على تنظيم زيارات متعددة ومستمرة لأطراف النزاع وتجسير التباعدات وإزالة الإشكاليات المعلنة وغير المعلنة ومنع التصعيد بينها وتقديم الحلول، وقد حظيت وساطة أمير الكويت ال ارحل بدعم دولي واضح من الدول الكبرى والدول العربية والأمم المتحدة. ونظ اًر إلى طبيعة وضع دولة الكويت من أطراف الخلاف. وحاول الوسيط الكويتي تقديم كل السبل والمحأولاًت التي تعتمد على شخصية المفاوض ووضعية دولة الكويت بين أطراف الخلاف، واستمرت هذه الإجراءات عبر زيارات الأمير الراحل أو ممثلين عنه بين أطراف الخلاف دون كلل أو ملل، مع تشديده على أهمية حل الخلاف لما فيه من مصلحة عامة لمنطقة الخليج والمنطقة العربية بشكل عام. ولهذا الدور الفعال لدولة الكويت في الوساطة، دعمت أوروبا جميع محأولاًت الوساطة السلمية، كما حاولت أبدت دعمها لمبادرة الكويت الدبلوماسية، معبرة عن إيمانها بأن أكثر الطرق فعالية لضمان تخفيف حدة التوتر سيكون من خلال وساطة إحدى دول مجلس التعاون الخليجي والُبعد عن تدويل الأزمة، وهذا بسبب اعتقاد الاتحاد أن طرفاً من المجلس كالكويت، سيكون أكثر دراية باهتمامات الأطراف المتنازعة ومخاوفها، وأقدر على التأثير إيجابياً في الأزمة (الشمري، ٢٠١٩، ص٣٣).

ومنذ بدء الأزمة في ٢٠١٧، تغيرت شكل التحالفات والمصالح في الإقليم، وطغى على المنطقة فاعلون جدد وقضايا جديدة، جميعها ستكون في حاجة إلى إعادة نظر في ضوء مستجدات المصالحة. ومن خلال ما كشفه الوزير القطري عن بنود الاتفاق والذي سيتم عبر لجان ثنائية بين قطر وكل دولة على حدة، هناك احتمال لإحراز تقدم بين قطر والرباعي على نحو متفاوت، بالشكل الذي قد ينتهي إلى تبدل في التحالفات، فهل ينتهي تحالف الرباعي كتحالف مؤقت دعت إليه الضرورة وتأسس في مواجهة قطر، أم يستمر كجسر تنمية واستقرار عابر بين الخليج وباقي العالم العربي؟فقدوضعت قمة العلا ملف المصالحة في عُهدة المملكة العربية السعودية كممثل عن الرباعي، وقطر كممثلة عن نفسها. وعلى الرغم من التباين بين الدولةين في جوهر العقيدة السياسية التي رسختها سنوات الأزمة، وفي استراتيجية مكافحة الإرهاب، وفي الملفات الداخلية، إلا أن عناصر التوافق التي كانت قائمة بين الدولةين قبل ٢٠١١ ومن بينها السلفية الدينية وترويض الإسلام الحركي، وتلك المحتملة بعد اتفاق العلا ٢٠٢١، قد تجتذب الدولةين إلى لعب دور مشترك بين الكتل الاقليمية (الصباح، ٢٠٢١، ص٦٦).

وقبل تأجيل لقاء أمير الكويت مع الرئيس الأمريكي ترامب في البيت الأبيض الذي كان مزمع انعقاده في ١٢ سبتمبر ٢٠١٩، كان هناك جو من التفاؤل الحذر بأن الأمير الدبلوماسي المخضرم سوف يستغل هذه المناسبة للإعلان عن انفراجة في الحصار المفروض من قبل أربع دول على قطر منذ ٢٧ شهرًا. بعثت أسابيع من التواصل

الدبلوماسي الهادئ وتبادل الرسائل الآمال بين المسؤولين الكويتيين أن الشيخ صباح الأحمد الصباح توسط لإحداث تقارب بين المملكة العربية السعودية وقطر (الشمري، ٢٠١٩، ص٦٣).

ماهية الجهود الدبلوماسية الكويتية لتسوية الأزمة القطرية الخليجية:

نجحت الكويت في التميز في قيامها بدور الوساطة الاقليمية، لعدة عوامل أهمها أن سياستها الخارجية ترتكز على التوازن والحياد ويعتبر الحياد والوقوف على مسافة واحدة من الأطراف المتنازعة من أهم شروط نجاح مهمة الوسيط، وفي الفترة الأولى الاستقلالها كانت الكويت من بين الدول العربية القلائل التي تحتفظ بعلاقات متوازنة مع قطبي النظام الدولي حينها، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي السابق. كما كانت الكويت تحتفظ بعلاقات جيدة مع جميع دول منطقة الشرق الأوسط، وهو ما أعطاها المصداقية والقبول للقيام بدور الوسيط في النزاعات الاقليمية (Abdulhadi, 2019, p66)

منذ بداية الأزمة قام أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد برحلات متواصلة من الرياض إلى الدوحة وأبو ظبي، لرأب الصدع بين الأشقاء الخليجيين، وختم رحلاته بالولايات المتحدة في واشنطن ليلتقي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإيصال رسالته وشرح رؤيته لحل النزاع الخليجي. كما اقترح أن يتم لقاء تشاوري بين دول الخليج العربي لحل الخلافات في إطار حوار شفاف يشارك فيه الجميع، المرت هذه الظروف في البداية نجاحاً جزئياً بوقف التصعيد ومنع سيناريو عسكري كما قال امير الكويت وهذا أمر خطير. ووصل الأمر باتصال هاتفي بين أمير قطر الشيخ تميم بن حمد وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وتضمن الاتصال كما جاء في وكالات الأنباء، رغبة أمير قطر بالجلوس إلى طاولة الحوار ومناقشة مطالب الدول الأربع، لكن الشد والجذب وتبادل الاتهامات، قد أسفر عل وقاد إلى تعطيل مؤقت لأي حوار (الخالدي، ٢٠٢٠، ص٦٣).

وتقود الكويت الوساطة منذ اندلاع الأزمة بين الدول الرباعية من ناحية وبين قطر من ناحية أخرى جددة من تاريخ ٥ يونيو ٢٠١٧، وقد حذر سمو أمير دولة الكويت من أن أي التطور في الأزمة ستكون له نتائج بالغة الضرر والدمار على أمن دول الخليج وشعوبها. وخلال افتتاحة دورة الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر في مجلس الأمة الكويتي في أكتوبر ٢٠١٧ أعلى أمير دولة الكويت: " أن على الجميع أن يدركوا أن الهدف الأوحد الدولة الكويت من الوساطة الخليجية هو إصلاح ذات البين وترميم البيت الخليجي – الذي هو بيتنا وحمايته من الانهيار إنها ليست وساطة تقليدية... ونحن لسنا طرفا ثالثاً بل طرفاً واحداً مع شقيقين". وأشار أمير دولة الكويت إلى أنه " خلافاً لتمنياتنا وأماليا التي تحمل في طياتها احتمالات التطور يجب أن تكون على وعي كامل

بمخاطر التصعيد بما يعنيه ذلك من تداعيات اقليمية ودولية تعود بالضرر على الخليج وشعوبه". وحذر أمير الدولة قائلاً : " إن التاريخ وأجبال الخليج القادمة والعرب لي تغفر لكل من يسهم ولو بكلمة واحدة في تأجيج هذا الخلاف أو يكون سبباً فيه" (شعبان، ٢٠٢٠، ص٦٦).

المؤتمر الصحفي بين أمير دولة الكويت ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية الأزمة القطرية الخليجية:

في السابع من ستمبر ٢٠١٧ انعقد اللقاء بين أمير الكويت والرئيس ترامب ومنه تم تدارس هذا الملف والوساطة الكويتية وفاعليتها وماذا حققت من نجاح، فنجد أمير الكويت يذكر ثلاثة أحداث مهمة في المؤتمر الذي أعقب اللقاء. أول هذه الأحداث:

- ذكر أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد بأن " هذه الأزمة صحيح أنها كانت مفاجئة، فقد اجتمعيا قبل اندلاع الأزمة في الرياض وكان معنا السيد الرئيس ترامب ولم يذكر أحدا من قطر ولم يكن هناك أثر ولو قليل الخلاف أو مشكلة، وهذه دلالة واضحة أن الأمر دبر مفاجئ (إدريس ، ٢٠١٨، ص٨٥).
- أشار سمو الأمير إلى أن " هذه الأزمة معقدة لكن لا يوجد شيء ليس له حل ويذكر " أن أهم ما في الوساطة هي أننا منعنا أن يكون هناك تدخل عسكري وهذا أمر خطير جدا، وهذا النجاح في الوساطة الكويتية دليل واضح على أن دولة الكويت الوسيط المحايد) حققت نجاحاً في حين لو كان التعويل على الموقف الأمريكي (جمال ، ٢٠١٧، ص٣٣).
- وتذكر في النقطة الثالثة والمهمة التي ذكرها أمير دولة الكويت في المؤتمر الصحفي مع الرئيس ترامب في البيت الأبيض تسلمنا جواب دولة قطر فيما يتعلق بالمطالب الثلاثة عشر، وقطر مستعدة لتقبل جزء كبير منها وتطبيقه ولكن ما يمس السيادة فلا يقبل، لأنه لا يمكن التقادم علما ها تحد أن هذه الوساطة واضحة للعام الأهداف وتعرف دولة الكويت ما هى النقاط التى يمكن ان يبحث فيها المبادىء التى لا تمس حتى مع اعقد الأزمات (السلطان، ٢٠١٩، ص١٣).

القمة الخليجية الثامنة والثلاثون ودورها فى تسوية الأزمة القطرية الخليجية:

في الخامس من سبتمبر ٢٠١٧ استضافت دولة الكويت القمة الخليجية الثامنة والثلاثين رغم الصعوبات التي رافقتها بسبب استمرار وضع الأزمة كما هو، وباستثناء ترأس أمير قطر الشيخ تميم بن حمد وقد بلاده تعمدت دول الخليج الثلاثة الأعضاء في الرباعية – خفض التمثيل في القمة لأدنى مستوى له، وكانت رسائل خفض التمثيل واضحة ترأس وقد المملكة العربية السعودية وزير الخارجية عادل الجبير، وترأس وقد مملكة البحرين نائب رئيس

مجلس الوزراء محمد بن مبارك آل خليفة، كما ترأس لأول مرة وفد دولة الإمارات العربية المتحدة في قمة خليجية وزير الدولة للشئون الخارجية، أوضح أن التمثيل المنخفض كان رسالة احتجاج لعدم تلبيه مطالب الدولةان الثلاثة من دول الرباعية . غير ان دولة قطر التي منذ بداية الأزمة كانت أكثر مرونة للجلوس إلى طاولة الحوار والتفاوض بدلالة ترأس أمير الدولة الشيخ تميم بن حمد الوفد بلاده إلى القمة سعيا منه للوصول إلى حل وتشجيع المساعي دولة الكويت الراب الصدع وحل هذه الأزمة. وأهم ما ورد في هذه القمة المنخفضة التمثيل كانت نظرة الكويت لهذه القمة من زاوية مختلفة جداً (الشمري، ٢٠١٩، ص٥٢).

الجهود الدبلوماسية الكويتية من خلال كأس الخليج:

ضمن جهود الوساطة الكويتية لرأب الصدع، نظمت الكويت بطولة كأس الخليج الثالثة والعشرون في الفترة من ٢٢ ديسمبر إلى ٥ يناير ٢٠١٧ بعدما انتقلت من قطر، لضمان مشاركة جميع المنتخبات، وقد تكفل الأمير الشيخ صباح الأحمد بتغطية تكاليفها من حسابه الشخصي لإنجاحها وضمان مشاركة المنتخبات الخليجية كركن من أركان الوساطة الكويتية، وكان الشيخ حمد بن خليفة بن حمد آل ثاني رئيس الاتحادين القطري والخليجي لكرة القدم، قال أنه تمت الموافقة على الطلب الكويتي وأن المنتخب السعودي سيشارك في البطولة، بعد نقلها بشكل رسمي إلى الكويت بدلاً من قطر. وقد حققت بطولة كأس الخليج التي فاز بها منتخب عمان نجاحاً بارزاً، لكن لم تنجح بتحقيق التوتر الدبلوماسي بين أطرافها، بعد تطاول مسئول رياضي سعودي على وزير الشباب الكويتي لزيارته الدوحة وشكره أمير قطر على مساهمة بلاده يرفع إيقاف "الفيفا" للعقوبات على رياضة كرة القدم الكويتية، وبالتالي كان تنظيم الكويت لكأس الخليج على أراضيها فرصة ضائعة أخرى في طريق حل الأزمة الخليجية (المنصور، ٢٠٢٠، ص١٩).

دور مؤتمر مجالس الشورى والأمن فى تسوية الأزمة القطرية الخليجية:

في يناير ٢٠١٨ استضافت دولة الكويت المؤتمر الحادي عشر الرؤساء مجالس الأمة والشورى والوطنية الخليجية في دولة الكويت بمشاركة جميع رؤساء المجالس، وتعد هذه خطوة ثالثة بعد القمة الخليجية وكأس الخليج، وذلك للم الشمل ورأب الصدع وكدعم الجهود السلام بين الأشقاء، وقد أكد أمير الكويت في كلمته الافتتاحية: أن الأوضاع المحيطة بالمنطقة والأحدة بالتدهور تعرض على الجميع التعاون والتشاور واللقاء وعلى كافة المستويات، متابعاً " إن ما يجمعنا من وشائح أسمى من أن يؤثر فيها خلاف ترى بأنه غاير مهما طال" (الحديثي ، ٢٠١٨، ص٩٩).

وتولت الكويت مع مطلع عام ٢٠١٨ عضوية غير دائمة في مجلس الأمن الدولي المؤسسة الأهم في هيئة الأمم المتحدة، وقد خلفت جمهورية مصر العربية عن المجموعة العربية، وتستمر عضويتها لمدة سنتين. وحظيت دولة الكويت بثقة المجتمع الدولي ممثلاً بأعضاء الأمم المتحدة، الذين صوتوا لمصلحة انضمام الكويت للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن بواقع ١٨٨ صوتاً، من أصل ١٩٣ دولة هم أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكانت دولة الكويت قد انضمت كدولة رسمياً إلى مجلس الأمم المتحدة عام ١٩٦٣، بعدما عطل الفيتو الروسي مرتين عضويتها في المجلس وسبق أن تولت دولة الكويت عضوية مجلس الأمن بمقعد غير دائم بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩، كما نالت الرئاسة الدورية لمجلس الأمن الدولي في شهر فبراير عام ٢٠١٨. ومن أهم التحديات أمام الكويت الدفاع عن القضايا العربية من داخل أهم منبر دولي، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين وإصلاح مجلس الأمن (إدريس ، ٢٠١٨، ص٦٣).

القمة الخليجية الأمريكية ودورها فى تسوية الأزمة القطرية الخليجية:

في ٢٤ ابريل ٢٠١٨ حمل وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، رسالة خطية إلى الشيخ صباح الأحمد الجابر، أمير دولة الكويت تتصل بالعلاقات الأخوية القائمة بين الدولتين والشعبين الشقيقين، وآخر المستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية. وعلق نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجار الله، بأن هذه الزيارة هي في إطار التشاور والتنسيق، حيث إننا على مدى سنة ونحن نتعايش مع خلاف مؤسف على مستوى دول مجلس التعاون، ولكن لم تتوقف جهود الكويت ولن تتوقف المساعي لاحتواء وطي صفحة هذا الخلاف". وذكر مسئول أمريكي لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية بتاريخ ١٠ إبريل ٢٠١٨، إن ترامب يري أن الإمارات مسئولة عن المماطلة بحل أزمة الخليج، وذكر أن السعودية والإمارات قالنا إنكما سترفضان دعوة لقمة خليجية أمريكية، مبينا أفما تعتبران أن قمة خليجية أمريكية تستلزم إنماء حصار قطر، وهو ما لا ترغب فيه دول العزل (الشمري، ٢٠١٩، ص٣٠).

تحديات الجهود الدبلوماسية الكويتية لتسوية الأزمة القطرية الخليجية:

جذبت هذه الأزمة انتباه الفاعلين الدوليين كافة؛ كون أطرافها يعدون من أهم اللاعبين على الساحة الاقليمية والدولية معاً؛ وذلك لأن هذه الدول من أكبر منتجي النفط والغاز على مستوى العالم، ونظراً لما تمتلكه هذه الدول من شبكات علاقات دولية معقدة ومتداخلة تجعلها قادرة على تعقيد الأمور وتصعيبها على القوى الدولية والاقليمية. ويشير الباحث في هذه الصدد إلى أنه على الرغم من كثرة التحديات التي تواجه الوسيط الكويتي في حل

الأزمة فإنها ترى أن هناك تحديات رئيسية، تعّد الأصعب أمام الوساطة الكويتية، وهي (المحبوب ، ٢٠٢٠، ص٣٣):

أولاً: صعوبة المفاوضات على الرغم من كل المكاسب الاقتصادية التي حصدتها الولايات المتحدة من جرّاء استمرار الأزمة الخليجية:

إن السلوك الأمريكي بسبب حساسية العلاقات الأمريكية الخليجية، شابه الالتباس والتردد والتأرجح الشديد، وظهر ذلك بشكل واضح في المساعدة على الحلول التي قدمها الوسيط الكويتي وعدم فرضها؛ فمع رفض قطر المتكرر لمطالب دول المقاطعة، ورفض دول المقاطعة التنازل عن مطالبها التي قدمتها في بداية الأزمة ظهر عدم رغبة الولايات المتحدة في الضغط على أي من العواصم الأربع، أو قطر؛ ومن ثم لم تسجل الوساطة الخليجية ممثلة في جهود الكويت (العنزي ، ٢٠٢٠، ص٣٣).

ثانياً: لغة الخطاب السياسي عبر الترسانة الإعلامية وتأثيرها في الأزمة السياسية:

وهو ما فاقم التحديات أمام الوسيط الكويتي في مقاربة دور الإعلام وتأثيره في توتر العلاقات بين قطر ودول المقاطعة (الصباح ، ٢٠٢١، ص٣٣).

ثالثاً: انقسام الرأي العام الخليجي والعربي وتأثير الحسابات المعّرفة وغير المعّرفة عبر منصات التواصل الاجتماعي على الرأي العام:

وهو ما فاقم من صعوبات الوسيط الكويتي؛ إذ واجهته بشكل واضح حالة الانقسام في النسيج السياسي والاجتماعي للدول أطراف الخلاف، وكانت تلك الحسابات عبر منصة كل من: توتير، وفيس بوك، غير المعّرفة، وكانت أحد أبرز أسلحة التصعيد غير العسكرية التي رفعت من حدة الخلافات بين السياسيين وشعوب المنطقة. وإن تلك الحسابات كانت أدوات لقياس تطورات الأزمة بين أطرافها من خلال تقديمها لمؤشرات ودلالات توضح بشكل مباشر أو غير مباشر إمكانية حل تلك الأزمة في وقت قريب أو لا توجد حلول مرتقبة لتلك الأزمة. (الخالدي ، ٢٠٢٠، ص٢٣).

الخاتمة:

تعد الأزمة القطرية الخليجية امتداداً لخلافات بينية سابقة، منها ما هو ذي بعد جغرافي، نتيجة الخلافات بين قطر والسعودية على ترسيم الحدود، ومنها ما هو سياسي نتيجة السياسات الخارجية المتباينة التي ينتهجها كل طرف، فضلاً عن علاقة قطر بحركات "الإسلام السياسي"، حيث تعتبرها قطر أحد اللاعبين المؤثرين في السياسة

الاقليمية، بينما تصنفها الأطراف الأخرى في الأزمة على أنها حركات "إرهابية". خلفت الأزمة ردود فعل عديدة على المستوى الإقليمي، حيث جاءت المواقف العربية في معظمها محايدة وداعية للحوار، بينما تعاملت إيران بحذر شديد مع هذه الأزمة؛ لكونها أحد المبررات التي قامت عليها هذه الإجراءات، من جانبها سعت إسرائيل" لاستغلال الأزمة؛ بهدف تعزيز تواجدها في المنطقة من خلال التأكيد على أنها ليست السبب في الأزمات التي تعاني منها المنطقة، إضافة إلى تعزيز تطبيعها مع الدول العربية وتشكيل تحالف يضم "إسرائيل" وبعض الدول العربية لمواجهة التمدد الإيراني في المنطقة، إضافة إلى أن حالة الصراع التي تشهدها الدول العربية تساهم في خلق بيئة إستراتيجية معززة لـ "إسرائيل".

وكان الموقف الكويتي الأكثر نشاطاً في محأولاًت إنهاء الأزمة، حيث دعت إلى ضرورة حل الأزمة عن طريق الحوار، وبادرت فور اندلاعها إلى إعلان وساطتها بين الأطراف المعنية بهدف إيجاد تسوية لها على غرار وساطتها في الأزمة الخليجية التي اندلعت بين الأطراف نفسها عام ٢٠١٤م، وقد قام الأمير الشيخ صباح الأحمد بزيارة الرياض وأبو ظبي والدوحة، بهدف المقاربة بين وجهات نظر أطراف الأزمة، إلا أن الكويت لم تتمكن من إيجاد حل يسهم في إنهاء هذه الأزمة؛ نتيجة تمسك كل طرف بمواقفه، فضلاً عن عدم إظهار الدول المقاطعة لقطر حماسها في إنجاح الوساطة الكويتية.

وتناولت الدراسة دور الوساطة الكويتية في تسوية الأزمة القطرية الخليجية من خلال توضيح جهود الدبلوماسية الكويتية في حل الأزمة القطرية الخليجية خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢٣م، وذلك بعد استعراض الباحث لماهية نظرية الدور وكيفية تفسيرها للوساطة الدبلوماسية فى العلاقات الدولية الكويتية، وتوضيح الجهود المبذولة فى هذا الشأن. حيث سار العديد من المسؤولين الكويتيين وفي مقدمتهم رئيس الوزراء، ووزير الخارجية ونائبه، ورئيس مجلس الأمة وغيرهم من النواب والوزراء على خطى أمير البلاد الراحل لجهة التأكيد على ضرورة نبذ الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي ولجهة التعويل والتمسك الدائم بجهود الوساطة الكويتية من أجل نزع فتيل الأزمة الخليجية.

ثانياً: النتائج:

مما سبق يمكن القول إن هذه الدراسة توصلت إلى بعض النتائج الرئيسية التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

– أسهمت شخصية الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد في احتواء التصعيد بين دول الخلاف. حيث تعتمد السياسة الخارجية الكويتية على بناء العلاقات الدولية مع كثير من دول العالم سواء الأوروبية والعربية

والاسلامية وغيرها من الدول بعلاقات دبلوماسية ومحايدة. حيث يتطلب من الوسيط بعد الصفات التي يتميز بها كعمق النظرة وعلى قدر وافر من الحنكة والحكمة بالإضافة إلى التسامح، وهذا ما يتميز به حقيقة أمير دولة الكويت الشيخ صباح. الذى كان له بعد وتوجه إنساني قبل اندلاع الأزمة، ففي ٢٠١٤ قامت الأمم المتحدة بتكريم سموه قائد للعمل الإنساني". والكويت "صانعة "السلام" وهذا نهج الكويت منذ استقلالها.

- تشير الدراسة إلى أن السياسية الخارجية الكويتية ناجحة لدرجة كبيرة في تبني سياسة الحياد وبناء علاقات دولية مع معظم دول العالم، وتماشياً مع ثوابت السياسة الخارجية الكويتية هو العمل على احلال السلام في العالم واتباع سياسة عدم الانحياز، وكذلك حل النزاعات بالطرق السلمية وتطوير العلاقات مع الدول في جميع المجالات.
- تعتبر الجهود الدبلوماسية إحدى مجهودات إدارة وحل النزاع التي يلعب فيها الطرف الثالث دوراً أساسياً وليس فقط دور المراسلة، ولعل الوساطة تعتبر أهم إنجازات مجال دراسات السلام والنزاع من الناحية التطبيقية والعملية.
- تشير نتائج الدراسة إلى أن أكثر التحديات التي واجهت دولة الكويت في الوساطة تمثّل في تعنت أطراف الخلاف وتمسكها بالمطالب وعدم قبول الإملاءات من أي طرف.
- إن الدبلوماسية الكويتية تستخدم ادوات اقتصادية وسياسية واعلاميه وادوات أخرى متعددة من اجل انجاح مساعيه.
- كانت الكويت وما زالت تبادر في طرح نفسها كوسيط لحل الخلافات العالقة وخصوصاً الخلافات بين الدول العربية في أكثر القضايا الاقليمية.
- قدمت دولة الكويت كثيراً من المبادرات ودأبت على التواصل مع جميع الأطراف لإيجاد مخرجُ مرضٍ لها كافة. وواصلت دولة الكويت المضي قدماً في جهودها على الرغم من العقبات الكؤود التي واجهتها، منتهجة السياسة نفسها التي رسمها الراحل الشيخ صباح الأحمد.

ثالثاً: التوصيات:

على ضوء ما سبق من نتائج يوصى الباحث بما يلي:

- ضرورة عقد ندوات ومؤتمرات عامة داخل دولة الكويت تجمع كافة الدبلوماسيين والسياسيين القدامى للتعرف على ما تم من انجازاتها وتداخلات من قبل الكويت اتجاه كافة الدول العربية والاسلامية والدولية.

- قدمت الدراسة مقترحات لصانعي القرار من أجل تعزيز الدور الكويتي في عملية الوساطة في الخلافات الاقليمية وأثر ذلك في تعزيز الدور الإقليمي الكويتي وعلاقات الكويت الخارجية.
- ضرورة اتباع الطرق والحلول السلمية عند اتخاذ قرارات الوساطة لحل النزاعات بين الدول، وعدم تصعيد سبل النزاعات والأزمات والعمل على تهدئة الأوضاع.

المراجع:

المراجع العربية

- أبو صليب، فيصل (٢٠١٧): **الوساطة الكويتية**، خبرات تاريخية في مواجهة أزمة فريدة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
- أحمد، إبراهيم خليل (٢٠١٥): **أهمية الوسطية ومنهج الاستقرار في عالم متغير**، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، مجلد ٦، العدد ١٩.
- إدريس، محمد السعيد (٢٠١٨): **إشكاليات الاتحاد الخليجي وتحديات ما بعد قمة الكويت**. مجلة رمحا للبحوث والدراسات، العدد ٣٣.
- إسلام، خالد حسن (٢٠١٥): **الخلافات الخليجية**: الأسباب، القضايا وآليات الحل، مكتبة الكويت الوطنية.
- الأسود، صادق (٢٠١٦): **علم الاجتماع السياسي**، وأبعاده، العراق، منشورات جامعة بغداد، الطبعة الأولى.
- أسيري، عبد الرضا (٢٠١٧): **سياسة الكويت الخارجية، إنجازات الماضي وتحديات الحاضر وأفاق المستقبل**، الكويت، جامعة الكويت.
- جمال، عبد الله محمود (٢٠١٧): **الأزمة القطرية الخليجية**، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، العدد٥٦.
- الحديثي، هاني إلياس (٢٠١٨): **عملية صنع القرار السياسي الخارجي**، بغداد، دار الرشيد للنشر.
- الخالدي، فاطمة كساب (٢٠٢٠): **حل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية بين النموذجين الغربي والإسلامي**، دراسة مقارنة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، المجلد ٣٤، العدد ٦.
- الدويهيس، أحمد محمود (٢٠١٦): **سياسة الكويت الخارجية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

- زكي، محمد فاضل (٢٠١٨): "**السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، مطبعة شفيق، بغداد.
- السلطان، منيرة فيصل عبد الله (٢٠٢١): **الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربيا وإسلاميا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان
- سليمان، مني (٢٠١٧): **مستقبل مجلس التعاون في ضوء نتائج قمة الكويت، مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٩٩.
- الشايجي، عبدالله الهادى (٢٠١٦): **تحديات ومستقبل الاتحاد الخليجي**، عمان، دار مجدولاي.
- الشمري، طلال فلاح مدلول (٢٠١٩): دور **الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات الخليجية** ٢٠١١-٢٠١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.
- الصباح، سهيلة فهد المالك (٢٠٢١): **دور الوساطة الكويتية في أزمات دور مجلس التعاون الخليجي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بورسعيد، كلية التجارة.
- الصمادي، زياد (٢٠١٦): **برنامج دراسات السلام الدولي** " جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة.
- العجمي، عبد الله صالح راكان دواس (٢٠١٧): **دور العلاقات العامة في توجيه السياسة الخارجية الكويتية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مدينة السادات.
- العنزي، عدنان على (٢٠٢٠): **تطور العلاقات الكويتية الافريقية وموقف الدول الافريقية من الاحتلال العراقي للكويت**، دراسة تحليلية مقارنة في ضوء خبرات وتجارب عالمية واقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- الغيلاني، عبد الله بن محمد (٢٠١٤): **موجبات الاتحاد وتحديات السياسة**، منشورات جامعة دمشق.
- المحبوب، عنان خالد (٢٠٢٠): **دور الكويت في إدارة النزاعات الاقليمية اليمن وقطر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التجارة.

المراجع الأجنبية

- Abdulhadi, A., (2019): **The Gulf Crisis: An Insight into Kuwait's Mediation Efforts International Relations and Diplomacy** Vol. 6, No. 10.
- Abdullah, R., (2019): **Conflict Analysis: Exploring the Role of Kuwait in Mediation in the Middle East, Master of Science** (M.S.) in Conflict Resolution.
- Bradley, S., and Smith, M., (2017): **Community Mediation: Past and Future**. Mediation Quarterly, 17(4).

- Brown, L., (2018): **Managing Conflict of Organizational Interfaces. Reading Mass**: Addison-Wesley.
- Campball, S., (2016): **Role Theory, Foreign Policy Advisors, And U.S Foreign policy making. Departement in International Studies of Southern Caifornia**, International studies Association.
- Darwin, H., (2017): **Methods of peaceful Settlement" in: Humphrey waldoch, ed. International Disputes**. The legal Aspects. London: Europa Publications.
- Donald, L., (2019): **District Court's Local Mediation Rule in Bankruptcy Court: Iowa and Minnesota Examples**, the Iowa Lawyer.
- Glenn, C., (2015): **Role theory and foreign policy, Belarusian and urinal compliance with the nuclear non-proliferation regime political psychology**, 17(4).
- Hao, Y., (2015): **China's Foreign policy Making, Hampshire**: Ashgate publishing.
- Hass, N., (2017): **Sanction Madness**, Foregn Affairs, Vol 76, No6.
- Heygood, L., (2016): **Negotiated Rule Making: Challenges for Mediators and Participants**." Meditations Quarterly, 20.
- Holsti, J., (2012): **International politics,** New Jersy, Prentice Hall.